

لبنان.. وزارة الأشغال العامة تتراجع عن عقد لتوسيع مطار رفيق الحريري الدولي



تراجعت وزارة الأشغال العامة والنقل اللبنانية، الخميس، عن عقد لتوسيع مطار بيروت الدولي، بعدما أثار جدلاً حول مدى قانونيته وشفافيته في بلد ينهش الفساد مؤسساته، ويشهد انهياراً اقتصادياً مزمناً.

وأعلن وزير الأشغال العامة والنقل، علي حمية، في تغريدة أنه «على الرغم من أهمية مشروع إنشاء المبنى الجديد للمسافرين، وعلى إثر الجدل القانوني الحاصل في البلد، وحسماً للاختلاف الحاصل في وجهات النظر، أعلنها وبكل شجاعة بعدم السير بالعقد، واعتباره كأنه غير موجود».

واستبق حمية اجتماعاً للجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في البرلمان، كانت مخصصة للبحث في عقد توسيع مطار رفيق الحريري الدولي، مطار الركاب الوحيد في لبنان، والذي لم يشهد أيّ مشاريع توسعة منذ انتهت في 1998 ورشة ضخمة لتأهيله.

• إنشاء مبنى جديد للركاب

وكان حمية أعلن، الأسبوع الماضي، إبرام عقد لإنشاء مبنى جديد للركاب في المطار بعد «استقطاب التمويل والاستثمار والتشغيل من الخارج، من دون أن تتحمل الخزينة العامة أية أعباء».

العاملة في مطار بيروت منذ عقود، اتفاقاً على «تمويل كامل (LAT) وأبرمت الوزارة مع الشركة اللبنانية للنقل الجوي مقوّمات المشروع»، بقيمة 122 مليون دولار، على أن تتولى شركة مملوكة من حكومة إيرلندا تشغيل المبنى الجديد لمدة 25 عاماً.

وأثارت الخطوة انتقاد نواب ومنظمات غير حكومية، خصوصاً لناحية التوصل إلى اتفاق بالتراضي، بما لا يتوافق مع قانون الشراء العام الصادر في 2021. كما شكّك البعض في صلاحية حكومة تصريف أعمال في البت بعقود بهذه الضخامة.

ويشهد لبنان منذ 2019 انهياراً اقتصادياً يُعتبر الأسوأ في تاريخ البلاد، ويتزامن مع شلل سياسي وفراغ في سدّة الرئاسة جرّاء انقسامات سياسية تمنع انتخاب رئيس للجمهورية، منذ نحو خمسة أشهر. ولذلك، تقود البلاد حكومة تصريف أعمال، ما يعطلّ اتخاذ القرار على المستويات كافة. ويحتلّ لبنان المرتبة 150 بين 180 بلداً في الترتيب الأخير لمؤشر (الفساد لدى منظمة الشفافية الدولية). (أ.ف.ب)